تطورات المشهد اليمني

(الربع الأخير من 2025)

إعداد/ مركز اليمن والخليج للدراسات

مركز اليمن والخليج للدراسات
YEMEN & GULF CENTER FOR STUDIES
يناير ٢٠٢٦

www.ygcs.center
info@ygcs.center
00967718444070
00967773222566
اليمن – عدن

المحتويات

مركز اليمن والخليج للدراسات
YEMEN & GULF CENTER FOR STUDIES

أولاً- التطورات السياسية

1- تحركات تصعيدية من المجلس الانتقالي الجنوبي
2- تصعيد حوثي ضد الأمم المتحدة
3- قرار حوثي بمنع تصوير المناطق التي استهدفتها إسرائيل
4- مساعي لحلحلة بعض الملفات العالقة
5- تصاعد الخطاب الحوثي ضد السعودية
6- استمرار توظيف الحوثيين الملف الفلسطيني
7- تنامي الأزمات الخاصة بمعسكر الشرعية اليمنية
8- انفجار أزمة الجنوب اليمني

ثانياً- التطورات الأمنية

1- هجمات متبادلة بين الحوثيين وإسرائيل
2- توسع حملات الاعتقالات من قبل الحوثيين
3- مواجهات بين الحوثيين ومعسكر الشرعية
4- استمرار معضلة عمليات التهريب الحوثية
5- تنامي التصعيد الداخلي الحوثي
6- اتجاهات نشاط تنظيم القاعدة

ثالثاً- التطورات الاقتصادية

1- تداعيات الضربات الإسرائيلية ضد الحوثيين
2- تفاقم الأزمات في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية
3- استمرار مساعي الحكومة الشرعية لتحسين الأوضاع
4- تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بمناطق الحوثيين
5- تهديدات تواجه قطاعات حيوية باليمن

رابعاً- التطورات الخارجية

1- دعوات دولية لتسوية شاملة في اليمن
2- دعم سعودي مهم لمجلس القيادة الرئاسي
3- إفراج الحوثيين عن أطقم سفن محتجزة لديهم
4- مزاعم إسرائيلية بتنامي قدرات الحوثيين
5- تعويل الحكومة الشرعية على دور اقتصادي قطري
6- إنهاء مهام فرق مكافحة الإرهاب الإماراتية باليمن

تقرير اليمن

يتناول مركز اليمن والخليج للدراسات من خلال إصداره النوعي "تطورات المشهد اليمني"، أبرز التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في الملف اليمني على مدار فترة التقرير، وكذلك التفاعلات الخارجية معها، كجزء من النشاط البحثي للمركز، من خلال طرح مقاربات أكثر عمقاً للتعامل مع الملف اليمني، توفر لصناع القرار والباحثين والصحفيين المعنيين بالملف اليمني مادة شاملة ومكثفة، يُمكن الاستفادة منها في مواكبة تطورات هذا الملف، وفي عملية صنع وترشيد السياسات، إضافة إلى ما يُنتجه المركز من إصدارات بحثية أخرى.

يُركز التقرير النوعي لمركز اليمن والخليج للدراسات في تعاطيه مع تطورات المشهد اليمني، على الجمع بين نهجي الرصد والتحليل، بحيث يتم رصد أبرز التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية والخارجية التي شهدها الملف اليمني، ثم تحليل هذه التطورات وفق سياقاتها الزمنية وتفاعلاتها، وقد يتم تناول أبرز التطورات بشكل موسع من خلال المخرجات البحثية الأخرى للمركز من تحليلات وتقارير وتقديرات للموقف.

ملخص تنفيذي

كانت اليمن في الأشهر الأربعة الأخيرة من العام 2025، على موعد مع جملة من التطورات المتنوعة ومتعددة الأبعاد، التي عبرت بشكل واضح عن مسارات الأزمة اليمنية في الحقبة الراهنة، فعلى المستوى السياسي كانت هناك مجموعة من الاتجاهات الرئيسية التي حكمت تفاعلات المشهد اليمني خصوصاً فيما يتعلق بتنامي التصعيد في المحافظات الشرقية (حضرموت والمهرة)، ما أدى إلى زيادة الأزمات البنيوية العميقة التي تعاني منها الشرعية اليمنية، فضلاً عن تنامي الخطاب التصعيدي الحوثي على مستويات متعددة خصوصاً ضد السعودية وإسرائيل واستمرار توظيف القضية الفلسطينية، بالإضافة لتحركات مكثفة من قبل الأمم المتحدة من أجل حلحلة بعض الملفات العالقة في اليمن، وعلى المستوى الأمني استمرت المواجهات بين الحوثيين وإسرائيل حتى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، كذلك كان ملاحظاً تنامي وتيرة الاعتقالات والقمع الداخلي الحوثي، فضلاً عن تبني الحوثيين أنماطاً من التصعيد ضد الشرعية اليمنية، واستمرار نشاط تنظيم القاعدة الإرهابي في جنوب اليمن، مع ملاحظة تنامي الانخراط الأمريكي في عمليات مكافحة الإرهاب باليمن.

على المستوى الاقتصادي، شهدت الساحة اليمنية استمراراً في حالة التأزم الاقتصادي على مستويات متعددة بما لذلك من انعكاسات اجتماعية سلبية على العديد من القطاعات، فضلاً عن استمرار التداعيات السلبية للضربات الإسرائيلية وسياسات الحوثيين في مناطق سيطرتهم، أما على المستوى الخارجي فقد تبنت البعثة الأممية لليمن حراكاً كبيراً سعياً لتحريك المياه الراكدة في عملية السلام اليمني، فضلاً عن تنامي الحديث الإسرائيلي عن تنامي قدرات الحوثيين، بما يكشف عن احتمالية تجدد التصعيد بين الجانبين، فيما كان ملاحظاً تنامي الانخراط الخليجي في الملف اليمني خلال الربع الأخير من العام 2025، ليس فقط على مستوى الأزمة الأخيرة في جنوب اليمن، ولكن على مستوى العامل الاقتصادي.

تمثلت أبرز التطورات السياسية التي حملها المشهد اليمني خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٥, في التالي:

1 تحركات تصعيدية من المجلس الانتقالي الجنوبي

شهدت الأشهر الأربعة الأخيرة من العام ٢٠٢٥, مجموعة من المؤشرات التي عبرت عن نهج تصعيدي من المجلس الانتقالي الجنوبي, الأمر الذي زاد من حجم الأزمات البنيوية التي تواجهها الحكومة اليمنية:

- ١٠ سبتمبر ٢٠٢٥: أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي عن قرارات أحادية تقضي بتعيين مسؤولين في عدد من الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية والمحافظات اليمنية, مهدداً بفضّ الشراكة وإعلان حالة الطوارئ إذا اعتُرض على القرارات المتخذة.
- ١٤ سبتمبر ٢٠٢٥: اقتحمت عناصر تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي, مكتب نائب وزير الإعلام في الحكومة المعترف بها دوليا حسين باسليم, بالعاصمة المؤقتة عدن, وسلمته لصلاح العاقل, المعيّن نائباً لوزير الإعلام (بقرار من رئيس المجلس الانتقالي عيدروس الزبيدي).
- ١٧ سبتمبر ٢٠٢٥: طالب عضو مجلس القيادة الرئاسي اللواء فرج البحسني, بإقرار لائحة عمل لتنظيم مهام مجلس القيادة الرئاسي, متهما قوى خفية بإدارة المجلس وفق مصالحها. قال البحسني -الذي يشغل أيضاً منصب نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي - في بيان نشره في حسابه على منصة «إكس» إنه «منذ تأسيس مجلس القيادة الرئاسي كان إقرار لائحة عمل تنظم مهامه أولوية عاجلة, لكن ما برز هو تهرّب واضح من إشراك كافة الأعضاء, فتحوّل المسار إلى تسويف ومماطلة لازمت عمل المجلس طوال السنوات الماضية, وخلّفت فراغًا أدارته قوى خفية وفق مصالحها».

- ١٣ أكتوبر ٢٠٢٥: جدد رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عضو مجلس القيادة الرئاسي عيدروس الزبيدي، تأكيد مساعي الانفصال وإقامة دولة «مستقلة» في جنوب اليمن، قائلاً إنها ستبنى على «أسس الحرية والعدالة والمواطنة المتساوية».
- ٥ نوفمبر ٢٠٢٥: عبر المجلس الانتقالي الجنوبي عن استنكاره للتصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية وشؤون المغتربين في الحكومة المعترف بها دولياً، شايع محسن الزنداني، والتي بيّن فيها أنه لا توجد أي مقترحات فعلية بشأن «حل دولتين» في اليمن؛ وقال المجلس الانتقالي الجنوبي في بيان صادر عنه، إن تصريحات وزير الخارجية حملت إساءة صريحة لقضية شعب الجنوب، وتناقضاً مع واقع التفاهمات السياسية القائمة، ومحاولة لقلب حقائق الشراكة المنبثقة عن اتفاق الرياض، ومشاورات الرياض، والتفاهمات مع التحالف العربي.
- ١٥ نوفمبر ٢٠٢٥: اعتبر المجلس الانتقالي الجنوبي، أن أي تسوية سياسية في البلاد لا يمكن اختزالها في المرجعيات المتمثلة في «المبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني»، معتبراً أن هذه المرجعيات لم تعد صالحة للحل، ومطالباً بإطار تفاوضي جديد بدلاً عنها.

2 تصعيد حوثي ضد الأمم المتحدة:

شنت ميليشيا الحوثي هجوماً - تكرر في مراحل لاحقة- ضد المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، واتهمته بتجاوز دوره من وسيط، إلى الدفاع عن المختطفين لديها، الذين تتهمهم بأنهم «خلايا تجسس»، وفي سياق متصل وفي نفس الفترة، نددت ميليشيا الحوثي ببيان مجلس الأمن الذي ادان اختطافها عدداً من الموظفين الأمميين، متهمة المجلس بالتباكي على «خلايا تجسس»، وقالت وزارة الخارجية والمغتربين في حكومة الحوثيين (غير المعترف بها دولياً)، إنّ مجلس الأمن «يتباكى على أعضاء في خلايا تجسس ارتكبت جرائم تمس بالأمن القومي للبلد، ويتعامل بازدواجية في المعايير»، مضيفة أنّ المجلس «يتباكى على موظفي الأمم المتحدة فيما لم يحرك ساكناً إزاء جرائم الحرب الصهيونية في اليمن».

وفي منتصف نوفمبر ٢٠٢٥، أعلن الحوثيون عن رفضهم قرار مجلس الأمن الدولي بتجديد العقوبات على اليمن، واصفين إياه بأنه يأتي «انعكاساً للأجندة الأميركية»، وقال القائم بأعمال وزير الخارجية في حكومة الحوثيين غير المعترف بها، عبد الواحد أبو راس، في تصريحات نقلتها قناة المسيرة التابعة للجماعة، إن «القرار ٢٨٠١ استند إلى ادعاءات أطراف شنت عدواناً على اليمن، وسط استمرار غياب الصوت اليمني».

جاء هذا في توقيت كانت فيه الجماعة تواجه انتقادات أممية متزايدة بسبب استهدافها المجتمع المدني والعاملين في المنظمات الدولية، ما يجعل الخطاب الحوثي محاولة لإعادة تعريف موقعها من خانة «المنتهك» إلى خانة «الطرف المظلوم» في علاقة غير متكافئة مع الأمم المتحدة، كما يعكس هذا الخطاب سعي الحوثيين إلى تحصين إجراءاتهم الأمنية داخلياً عبر تصوير الاعتقالات باعتبارها دفاعاً سيادياً ضد «اختراقات استخباراتية»، وفي الوقت نفسه إرباك المبعوث الأممي وإضعاف قدرته على ممارسة ضغط أخلاقي أو سياسي فعال. الأهم أن هذه الاتهامات تشير إلى تحول في سلوك الجماعة من توظيف الأمم المتحدة كقناة تفاوضية إلى التعامل معها كطرف سياسي قابل للتشكيك والاتهام، وهو ما ينذر بتضييق أكبر على الفضاء الأممي والإنساني، واستخدام ملف "الجاسوسية" كورقة ابتزاز تفاوضي في أي استحقاقات سياسية لاحقة.

3 استمرار التعتيم الحوثي على الخسائر:

أصدرت وزارة الداخلية التابعة للحوثيين في منتصف سبتمبر ٢٠٢٥, توجيهات تمنع المواطنين من تصوير الأماكن التي استهدفتها الغارات الإسرائيلية أو نشر معلومات بشأنها, واعتبرت ذلك «خدمة مباشرة للعدو تتعارض مع مقتضيات المصلحة العامة والوضع الأمني الراهن». قالت الوزارة إنّ توثيق آثار القصف سيقتصر على الجهات الرسمية, مؤكدة ضرورة اعتماد المعلومات من المصادر الحكومية المعتمدة, ومهددة باتخاذ إجراءات قانونية ضد المخالفين.

يبدو أن هذا القرار جاء في إطار إدارة السردية الأمنية والسياسية أكثر منه إجراءاً تقنياً أو احترازياً بحتاً؛ فالقرار يعكس خشية الجماعة من كشف حجم الاختراقات العسكرية والاستخباراتية التي طالت مناطق حساسة داخل نطاق سيطرتها, وما قد يترتب على تداول الصور من إحراج داخلي وتشكيك في خطاب "الجاهزية والردع" الذي تروّجه, كما يهدف المنع إلى التحكم في تدفق المعلومات ومنع توثيق أضرار قد تُستخدم لاحقًا كأدلة على وجود أهداف عسكرية مموّهة داخل أحياء مدنية, وهو ما قد يفتح الباب أمام مساءلة دولية. في بعدٍ آخر, يسعى القرار إلى احتكار رواية الحدث إعلاميًا, بحيث تُقدَّم الضربات ضمن إطار تعبوي يخدم الخطاب التعبوي للجماعة, دون صور ميدانية قد تُقلل من أثر الرسالة الدعائية أو تُظهر تناقضًا بين الخطاب والواقع.

وإذا ما وُضع ذلك جنباً إلى جنب مع الإعلان المتأخر من قبل الحوثيين عن مقتل رئيس أركان الجماعة محمد الغماري, يتجلى بشكل واضح حرص الحوثيين على تبني استراتيجية التعتيم على الخسائر, وهي استراتيجية تأتي في إطار الحرب الدعائية والنفسية للتنظيم, والسعي للحفاظ على معنويات القواعد التنظيمية.

4 مساعٍ لحلحلة بعض الملفات العالقة:

برزت خلال الربع الأخير من العام ٢٠٢٥ مجموعة من التحركات التي عبرت عن مساعٍ لإحداث انفراجة نسبية في بعض الملفات، وجاءت أبرز هذه المؤشرات على النحو التالي:

- في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٥، أعلن الحوثيون عن استعدادهم للدخول في صفقة شاملة للإفراج عن جميع الأسرى في اليمن، واتهم رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى في الجماعة عبدالقادر المرتضى، السعودية والحكومة اليمنية بعرقلة ملف الأسرى، لكنه أعرب عن أمله «في انفراجة قريبة لهذا الملف الذي طالت مدة الجمود فيه باليمن»، مؤكدا استعداد الجماعة «للدخول في صفقة شاملة للإفراج عن جميع الأسرى».
- في ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٥، بحثت جماعة الحوثيون، مع المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ، سبل «تعزيز مسار السلام» واستئناف العمل بخريطة الطريق المتفق عليها مع الجانب السعودي برعاية سلطنة عمان.
- في ١٣ نوفمبر ٢٠٢٥، دعت جماعة الحوثي المبعوث الأممي الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبرغ، إلى «اتخاذ خطوات أكثر فاعلية» لدفع تنفيذ خريطة الطريق ومعالجة الملف الإنساني دون تأخير.
- تحرك مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ، لبحث أزمة قطاع النقل وحركة الملاحة الجوية، حيث يعيش اليمن على وقع أزمة إنسانية متصاعدة جراء إغلاق مطار صنعاء الدولي الذي يخدم كتلة سكانية كبيرة تزيد على ٧٠%، وذكرت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن وزير النقل في الحكومة المعترف بها دولياً عبدالسلام حُميد، بحث في عدن، مع المستشار الاقتصادي لمكتب المبعوث الأممي لليمن رديدك جان والوفد المرافق له، الأوضاع الاقتصادية والإنسانية وحركة الملاحة الجوية والنقل البحري والبري، إذ جرى التركيز على التحديات التي تواجه قطاع الطيران المدني.
- في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٥، التقى المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ، في مسقط، كبير مفاوضي جماعة (الحوثيين) محمد عبد السلام، وركّز النقاش على ضرورة «تهيئة بيئة مواتية لعملية سياسية بنّاءة وجامعة». جدّد غروندبرغ تأكيد التزام الأمم المتحدة المستمر بالعمل على ضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع موظفي الأمم المتحدة المحتجزين تعسفياً لدى الجماعة.
- في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٥، شهدت اليمن تطوراً مهماً، حيث أعلن المتحدث الرسمي باسم الوفد الحكومي في اليمن، ماجد فضائل، التوصل إلى اتفاق شبه كلي في الجولة

العاشرة من مشاورات ملف المحتجزين والمختطفين مع جماعة الحوثيين, يقضي بالإفراج عن آلاف المحتجزين والمختطفين من مختلف الأطراف وعلى جميع الجبهات. قال فضائل إن الاتفاق أُنجز في «لحظات فارقة» بعد جولات طويلة من التفاوض, واصفاً ما تحقق بأنه خطوة متقدّمة على طريق إنهاء أحد أكثر الملفات الإنسانية تعقيداً.

ارتبطت أهمية هذه الصفقة بكونها تمثل تقدماً في الملف الإنساني المأزوم منذ سنوات, لكن ورغم الترحيب الإقليمي والدولي بالصفقة فإن التقدم في ملف الأسرى لا يترجم تلقائياً إلى اختراق سياسي أو هدنة أشمل ما لم يتم ربطه بخطط أوسع للسلام, بمعنى أن مثل هذه الصفقات لا تزال خطوة جزئية في مسار معقد مليء بالتحديات السياسية واللوجستية والثقة المتبادلة.

5 تصاعد الخطاب الحوثي ضد السعودية:

كان ملاحظاً بشكل لافت تنامي الخطاب التصعيدي الحوثي ضد السعودية خلال الربع الأخير من العام ٢٠٢٥, وخصوصاً في مرحلة ما بعد اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة, فبشكل متكرر تحدثت قناة المسيرة التابعة للحوثيين عن إصابات في صفوف مواطنين في القرى الحدودية, نتيجة الاستهدافات والقصف المدفعي المتواصل من الجانب السعودي, في اتهام مبّطن للسعوديين بخرق الهدنة بين الجانبين, فضلاً عن الاتهامات الحوثية المتكررة للسعودية بالتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

لا يمكن قراءة هذا النهج الحوثي بمعزل عن سعي الجماعة إلى تعويض تراجع قدرتها على فرض وقائع ميدانية مؤثرة عبر تصعيد رمزي وإعلامي موجّه للخارج؛ فالخطاب العدائي تجاه الرياض يُستخدم كأداة لحشد الداخل وإعادة إنتاج سردية "العدو الخارجي" في لحظة تتزايد فيها الضغوط الاقتصادية والاجتماعية داخل مناطق سيطرة الحوثيين, بما يخفف مؤقتاً من حدة السخط الشعبي. كما يرتبط هذا التصعيد بمحاولة رفع سقف التفاوض غير المباشر مع السعودية, عبر الإيحاء بامتلاك خيارات تصعيدية كامنة, بهدف تحسين شروط أي ترتيبات سياسية أو اقتصادية محتملة.

6 مساعٍ لحلحلة بعض الملفات العالقة:

كان ملاحظاً بشكل لافت تنامي الخطاب التصعيدي الحوثي ضد السعودية خلال الربع الأخير من العام ٢٠٢٥, وخصوصاً في مرحلة ما بعد اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة, فبشكل متكرر تحدثت قناة المسيرة التابعة للحوثيين عن إصابات في صفوف مواطنين في القرى الحدودية, نتيجة الاستهدافات والقصف المدفعي المتواصل من الجانب السعودي, في اتهام مبّطن للسعوديين بخرق الهدنة بين الجانبين, فضلاً عن الاتهامات الحوثية المتكررة للسعودية بالتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

لا يمكن قراءة هذا النهج الحوثي بمعزل عن سعي الجماعة إلى تعويض تراجع قدرتها على فرض وقائع ميدانية مؤثرة عبر تصعيد رمزي وإعلامي موجّه للخارج؛ فالخطاب العدائي تجاه الرياض يُستخدم كأداة لحشد الداخل وإعادة إنتاج سردية "العدو الخارجي" في لحظة تتزايد فيها الضغوط الاقتصادية والاجتماعية داخل مناطق سيطرة الحوثيين, بما يخفف مؤقتاً من حدة السخط الشعبي. كما يرتبط هذا التصعيد بمحاولة رفع سقف التفاوض غير المباشر مع السعودية, عبر الإيحاء بامتلاك خيارات تصعيدية كامنة, بهدف تحسين شروط أي ترتيبات سياسية أو اقتصادية محتملة.

7 تنامي الأزمات الخاصة بمعسكر الشرعية اليمنية:

استمرت عوامل الأزمة البنيوية التي تعاني منها الحكومة اليمنية خلال الربع الأخير من العام ٢٠٢٥, ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الرئيسية:

- في ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥, فجرت محافظة المهرة الاستراتيجية شرقي اليمن أزمة جديدة, بعدما سجلت أول رفض واضح لقرار مجلس القيادة الرئاسي, الذي تعمل الحكومة على تنفيذه, والقاضي بتوحيد وتوريد الإيرادات العامة إلى حساب حكومي واحد في البنك المركزي بعدن. جاء هذا الرفض وسط غموض في مواقف محافظات إيرادية ونفطية أخرى مثل مأرب وحضرموت وشبوة وتعز, والتي لم تبد حتى الآن أي تجاوب مع قرار الحكومة, وسط تنامي مطالبات محلية بإدارة ذاتية للموارد المالية.
- واجهت الحكومة أزمة متصاعدة في الأداء الخدمي والاقتصادي, انعكست في تعثر صرف المرتبات, وتراجع الخدمات الأساسية, خصوصاً في مناطق سيطرتها. هذا الواقع أدى عملياً إلى زيادة السخط والمعاناة الشعبية, وخلق فجوة متزايدة بينها وبين المجتمع المحلي, ما منح القوى المنافسة ـ سواء الحوثيين أو الفاعلين المحليين الآخرين ـ مساحة أوسع للتشكيك في جدوى بقائها كسلطة معترف بها.

بشكل عام يمكن القول إن أزمات معسكر الشرعية اليمنية خلال الربع الأخير من العام ٢٠٢٥, لم تكن أزمات طارئة, بل نتاج تراكمي لاختلالات هيكلية في القيادة, والحوكمة, وإدارة التحالفات, وقد جعل ذلك المعسكر أقل قدرة على الصمود سياسياً, وأكثر عرضة للضغوط الداخلية والخارجية.

8 انفجار أزمة الجنوب اليمني:

شهدت محافظات جنوب اليمن تطورات شديدة الخطورة خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من العام ٢٠٢٥، وهي التطورات التي بدأت بسيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على العديد من النقاط الاستراتيجية في حضرموت والمهرة، وإعلانه السيطرة الكاملة على محافظات الجنوب، لتتصاعد المواجهات بين «الانتقالي» وبين حلف قبائل حضرموت.

- أعادت تجربة سيطرة المجلس الانتقالي ثم انسحابه من حضرموت والمهرة ترتيب العلاقة داخل معسكر الشرعية، إذ كشفت حدود التعايش الهش بين الحكومة اليمنية والانتقالي. فمن ناحية، عززت هذه التطورات موقف القوى الحكومية الرافضة لتحويل الخلافات داخل معسكر مناهضي الحوثيين إلى صراع صفري، وأظهرت أن تجاوز الخصوصيات المحلية يهدد بفقدان الحاضنة الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، عمّقت الشكوك المتبادلة بين أطراف الشرعية، حيث بات يُنظر إلى الانتقالي كفاعل غير منضبط بالأطر التوافقية، ما أضعف القدرة على بناء جبهة موحدة ومستقرة في مواجهة الحوثيين، ورسّخ هشاشة التماسك السياسي والعسكري داخل المعسكر.

- على المستوى الإقليمي، عكست هذه التطورات حساسية الداعمين الإقليميين لأي خطوات قد تفتح جبهات صراع جديدة داخل معسكر الشرعية. فقد بدا واضحاً أن هناك ميلاً متزايداً لدى بعض الفاعلين الإقليميين لدعم الاستقرار وإدارة التوازنات بدل الرهان على فرض وقائع أحادية، خصوصاً في المحافظات الشرقية ذات الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية. وبهذا المعنى، شكّل تراجع الانتقالي رسالة ضمنية بأن الدعم الإقليمي ليس مطلقاً، وأنه مشروط بعدم الإضرار بوحدة الجبهة المناهضة للحوثيين أو تهديد خطوط المصالح الإقليمية.

- أسهمت هذه التطورات في إعادة التأكيد على مركزية حضرموت والمهرة في معادلة الجنوب، وكعامل توازن يمنع انزلاق الصراع إلى تفكك شامل. أما اقتصادياً، فإن سيطرة الانتقالي على محافظات الجنوب كانت تطرح تهديدات مرتبطة بتعطيل تدفقات النفط والغاز والمنافذ البرية والبحرية، ما يساهم في زيادة الأعباء على الاقتصاد الوطني المنهك. بما يؤكد أن استمرار حالة السيولة السياسية وتعدد مراكز النفوذ يبقي الأوضاع الاقتصادية هشّة، ويؤكد أن غياب تسوية سياسية جامعة سيظل العامل الأبرز في إدامة عدم الاستقرار في اليمن.

أبرز التطورات الأمنية في اليمن خلال الربع الأخير من العام ٢٠٢٥:

1 هجمات متبادلة بين الحوثيين وإسرائيل:

شهدت الفترة من سبتمبر وحتى أواخر ديسمبر ٢٠٢٥, تنامياً ملحوظاً في وتيرة التصعيد بين ميليشيا الحوثي وإسرائيل, ووفقاً للرصد من مصادر متعددة فإن هجمات الحوثيين على إسرائيل في هذه الفترة قاربت على الـ ١٠٠ هجمة, فيما نفذت إسرائيل العديد من الضربات النوعية تجاه الحوثيين حتى وقف الهجمات بالتزامن مع وقف إطلاق النار في قطاع غزة.

وبعيداً عن التهدئة النسبية التي حدثت بين الجانبين على وقع اتفاق وقف إطلاق النار في غزة, إلا أن اللافت في موجة التصعيد الأخيرة أن الحوثيين تعاملوا مع استهداف إسرائيل كأداة لبناء شرعية قتالية خارج الإطار اليمني, عبر نقل الصراع إلى مسافة جغرافية بعيدة تُمكّنهم من الظهور كفاعل إقليمي عابر للحدود, وليس مجرد جماعة محلية منخرطة في حرب أهلية. هذا التحول أتاح للجماعة إعادة ترتيب أولوياتها الداخلية؛ إذ استُخدمت الهجمات على إسرائيل لتبرير تشديد القبضة الأمنية, وتوسيع خطاب «الجاسوسية», وقمع أي فضاء مدني أو أممي بدعوى الاختراق الأمني في ظل «حالة حرب مفتوحة».

في مقابل ذلك عكست الردود الإسرائيلية مفارقة الردع المحدود؛ إذ حرصت تل أبيب على توجيه ضربات محسوبة داخل اليمن تُحدث أثراً رمزياً وسياسياً أكبر من أثرها العسكري الفعلي, بهدف منع ترسّخ معادلة ردع حوثية دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة في ساحة بعيدة ومعقدة جغرافياً. وبهذا المعنى, لم تستهدف الضربات الإسرائيلية القضاء على القدرات الحوثية بقدر ما سعت إلى إعادة ضبط السقف وإيصال رسالة بأن كلفة نقل المعركة إلى العمق الإسرائيلي ستظل أعلى من مكاسبها الدعائية.

2 توسع حملات الاعتقالات من قبل الحوثيين:

وسعت ميليشيا الحوثي خلال الأشهر الأخيرة من حملات الاعتقالات التي تُنفذها في مناطق سيطرتها، سواءً بحق مدنيين ومواطنين يمنيين أو بحق عاملين في المنظمات الدولية والموظفين الأمميين، وكانت الذريعة الحوثية دائماً في هذا الإطار هي تبني سردية «التجسس والعمل لصالح جهات أجنبية»، ويمكن رصد أبرز ملامح هذا النهج الحوثي في ضوء الآتي:

- في مطلع سبتمبر ٢٠٢٥، أعلنت الأمم المتحدة أنها تواجه احتجاز نحو ٤٠ موظفاً أممياً بشكل تعسفي في اليمن من قبل السلطات الحوثية، وذلك في سياق حملة أوسع ضد موظفين أمميين وموظفي منظمات دولية. الحوثيون اتهموا بعض هؤلاء الموظفين بـ «التجسس لصالح إسرائيل والولايات المتحدة»، وتشير بعض التقديرات إلى أن الرقم الحالي للموظفين الأمميين المعتقلين لدى الحوثي وصل إلى ٦٩ شخصاً.

- مع اقتراب ذكرى ثورة ٢٦ سبتمبر قام الحوثيون بتشديد إجراءاتهم الأمنية وشن حملة اعتقالات واسعة في مناطق متعددة تحت سيطرتهم، مثل صنعاء، حجة، ذمار، وإب، ووفقاً للعديد من التقديرات الصحفية والحقوقية فإن الحوثيين اعتقلوا قبيل هذه الذكرى نحو ١٦٠٠ شخصاً من موظفين وطلاب وناشطين وكتاب، بزعم التحضير للاحتفال بالمناسبة التي تعتبرها الجماعة معادية لسياساتها.

- في مطلع أكتوبر ٢٠٢٥، واصلت ميليشيا الحوثي اعتقال موظفين يمنيين في وكالات ومنظمات إغاثية دولية، حيث اختطفت ٩ موظفين من الأمم المتحدة، إضافة إلى موظفة تدعى حنان الشيباني، ضمن حملات ممنهجة استهدفت العاملين في المجال الإنساني، وفي ١٠ أكتوبر ٢٠٢٥، داهمت قوة مسلحة تابعة للميليشيا منزل الناشط صالح القاز بعد محاصرته بثلاث عربات عسكرية، واقتادته إلى جهة مجهولة، عقب قيامه بإعادة نشر مقطع فيديو ينتقد الظروف المعيشية وصعوبة العيش في مناطق سيطرة الجماعة، وفي ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٥، اختطفت الميليشيا الشيخ أحمد حمود شرهان، أحد مشايخ ووجهاء بني مطر، عقب مداهمة منزله في صنعاء، واقتادته إلى جهة مجهولة.

- وفي أواخر أكتوبر ٢٠٢٥، شنت ميليشيا الحوثي حملات اعتقالات واسعة ففي ذمار تم اعتقال نحو ٧٠ شخصاً من مناصرَي حزب الإصلاح وأفراد مجتمع مدني، كذلك تم رصد اعتقال ميليشيا الحوثي لـ ٧ موظفين يمنيين من العاملين في الأمم المتحدة في صنعاء.
- في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٥، كشفت منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان عن تصاعد غير مسبوق في حملات الاعتقال والاختطاف بمحافظة ذمار، موثقة احتجاز ١٣٨ مدنياً بينهم أربعة أطفال، حيث لا يزال ٨٥ مختطفاً رهن الإخفاء القسري، بينما جرى الإفراج عن ٢٨ شخصًا فقط منذ بدء الحملة.

▪ وفي ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥، اختطفت ميليشيا الحوثي ١٠ موظفين أمميين إضافيين، ليصل إجمالي موظفي الأمم المتحدة المحتجزين إلى ٦٩، كما اختطفت الشيخ أمين علي مهدي جمعان أحد مشايخ ووجهاء بني مطر، ضمن حملة واسعة استهدفت المشايخ والوجهاء والناشطين في مناطق سيطرتها.

بشكل عام يمكن القول إن هذه الحملات تعبر عن انتقال التنظيم من إدارة حالة استنزاف أمني-اقتصادي إلى تبنّي مقاربة ضبط داخلي قسري تهدف بالأساس إلى احتواء مظاهر التآكل في جبهتها الداخلية؛ فالتصعيد لم يكن معزولًا عن تراجع الموارد، وتزايد السخط الاجتماعي في مناطق السيطرة، واتساع فجوة الثقة بين الجماعة والقبائل والطبقات الحضرية، ما دفع الحوثيين إلى توسيع أدوات القمع والرقابة، ورفع وتيرة الاعتقالات، وتشديد السيطرة على الفضاءين الإعلامي والديني. في هذا السياق، يصبح العنف الداخلي أداة تعويض عن تراجع القدرة على تحقيق إنجازات خارجية أو عسكرية نوعية، ورسالة ردع استباقية لأي حراك اجتماعي محتمل.

3 مواجهات بين الحوثيين ومعسكر الشرعية

شهد الربع الأخير من العام ٢٠٢٥، بعض المواجهات والمناوشات بين ميليشيا الحوثي وبين القوات الحكومية الشرعية، وكان من أبرز مظاهر ذلك:

▪ في الأسبوع الأول من سبتمبر ٢٠٢٥، قُتل أربعة مسلحين تابعين لميليشيا الحوثي خلال صد القوات الحكومية لمحاولة تسلل حوثية في جبهة الكريفات شرقي تعز، جنوب غربي اليمن، وأفاد المركز الإعلامي لمحور تعز في بيان على صفحته في «فيسبوك»، بأنّ «قوات الجيش الوطني بمحور تعز المرابطة في جبهة الكريفات أفشلت عدة محاولات تسلل لمليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران، وكبّدتها خسائر بشرية فادحة».

▪ في ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، أعلنت القوات الحكومية في جبهة رازح بمحور مران، التابع لمحافظة صعدة شمالي اليمن، إسقاط طائرة مسيرة تابعة لجماعة (الحوثيين)، وقال موقع «سبتمبر نت» التابع للقوات الحكومية إن وحدات اللواء السادس حرس حدود، محور مران، تمكنت، من إسقاط طائرة مسيّرة تابعة لمليشيا الحوثي الإرهابية، أثناء عبورها نطاق عمليات اللواء».

▪ في ٣ نوفمبر ٢٠٢٥، أعلنت القوات الحكومية في اليمن، صدّ هجمات ومحاولات استحداث مواقع قتالية جديدة للحوثيين في محافظة الجوف شمال شرقي البلاد، وأخرى في محافظة تعز جنوب غربي البلاد، وقالت القوات الحكومية إنها صدت هجوماً شنته جماعة الحوثيين على مواقع عسكرية في الجبهة الشرقية لمحافظة الجوف.

يُلاحظ في إطار المعطيات السابقة, سعي الشرعية اليمنية لتطوير أدواتها العسكرية في مواجهة الحوثيين, وهو الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه من بدء اعتماد الحكومة اليمنية على سلاح الطيران المسير في إطار التعاطي مع هجمات الميليشيا اليمنية, في مؤشر يعكس إدراكها أن الاعتماد التقليدي على المواجهات البرية وحدها لم يعد كافياً لردع الحوثيين أو تحقيق تقدم ميداني ملموس, خصوصاً في ظل قدرات الحوثيين على استغلال التضاريس والوضع الأمني المعقد في المناطق الشمالية. استخدام المسيّرات يعزز قدرات الاستطلاع والهجوم بطريقة مرنة وأقل تكلفة نسبيًا مقارنة بالطيران التقليدي.

4 استمرار معضلة عمليات التهريب الحوثية:

شهد الربع الأخير من العام ٢٠٢٥, مؤشرات على استمرار وربما تفاقم عمليات التهريب التي تقوم بها ميليشيا الحوثي, ففي مطلع أكتوبر ٢٠٢٥, أعلنت ما تعرف بـ»قوات العمالقة الجنوبية», اعتراض قارب في سواحل محافظة لحج جنوب غربي اليمن, قالت إنه يتبع لجماعة الحوثيين وكان محملا بمعدات لتصنيع الطائرات المسيرة.

كذلك طُرحت في الآونة الأخيرة العديد من التخوفات بخصوص, فرضية أن جماعة الحوثيين - وبدعم إيراني- نقلت نشاطها إلى الدول الأفريقية المطلة على البحر الأحمر, وفي مقدمتها السودان لإيصال وتهريب الأسلحة إلى اليمن بعد تضييق الخناق عليها في البحر العربي والمحيط الهندي.

بشكل عام يبدو أن معضلة التهريب للحوثيين, سوف تظل إحدى الإشكالات الرئيسية التي تواجه اليمن والدول المشاطئة للبحر الأحمر, على اعتبار أن الحوثيين مدعومين بشبكات إيرانية تسعى إلى تجاوز الضغوط الدولية والمحلية على خطوط إمدادها التقليدية, كذلك فإن الحديث عن السودان باعتباره أحد مساحات التهريب للحوثيين, يأتي في إطار محاولة الحوثيين تحسين موارد التمويل العسكري والاقتصادي عبر ربط أنفسهم بسواحل أفريقية مستغلة حالة الفراغ الأمني في السودان, وتراجع سلطة الدولة وسط الصراع الداخلي, ويبدو أن مظاهر الدعم الإيراني لا تقتصر على تزويد الجماعة بالأسلحة, بل يشمل تنظيم وتسهيل شبكات تهريب عبر مسارات بحرية وجوية وبرية, بهدف تعويض النقص في الإمدادات التقليدية, ما يعزز من قدرة الحوثيين على مواصلة أنشطتهم العسكرية في اليمن وفي البحر الأحمر.

5 تنامي التصعيد الداخلي الحوثي:

شهد الربع الأخير من العام ٢٠٢٥، تنامياً ملحوظاً في وتيرة التصعيد الداخلي الحوثي، وهي الحالة التي لا يمكن قراءتها فقط في ضوء إدارة الجماعة لحربها مع معسكر الشرعية اليمنية، بل يمكن القول إنها عبر هذا التصعيد إلى استعادة جزء من منظومة ردعها على المستوى الداخلي، تحسباً لأي تحركات تصعيدية من الأطراف المناوئة لها، ويمكن تناول أبرز مؤشرات هذا النهج الحوثي في ضوء الآتي:

- في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٥، قُتل مسعف وأصيب عدد آخر من أفراد طاقم طبي بجروح خطيرة في محافظة الضالع جنوبي اليمن، عقب استهدافهم بطائرة مسيّرة تابعة لجماعة (الحوثيين).
- في ١٨ أكتوبر ٢٠٢٥، أُصيبت امرأتان، برصاص قناص تابع لجماعة (الحوثيين) في منطقة الشقب بمديرية صبر الموادم جنوبي محافظة تعز جنوب غربيّ اليمن.

6 اتجاهات نشاط تنظيم القاعدة:

تنامى النشاط الإرهابي الخاص بتنظيم القاعدة بشكل لافت خلال الربع الأخير من العام ٢٠٢٥:

- في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٥، قُتل أربعة جنود من القوات الجنوبية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، وستة من مسلحي تنظيم القاعدة بهجوم نفذه التنظيم باستخدام سيارتين مفخختين على المجمع الحكومي في مديرية المحفد غربي محافظة أبين جنوبي اليمن.
- في ٥ نوفمبر ٢٠٢٥، قُتل القيادي في تنظيم القاعدة في اليمن أبو محمد الصنعاني، إثر ضربة جوية نفذتها طائرة أمريكية من دون طيار استهدفت موقعاً للتنظيم في محافظة مأرب، شمال شرقي اليمن.
- في ١٤ نوفمبر ٢٠٢٥، قُتل جنديان من قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن إثر انفجار عبوة ناسفة، بدورية عسكرية في مديرية الوضيع بمحافظة أبين، جنوبي البلاد، في هجوم يُرجح مسؤولية تنظيم القاعدة عنه.
- في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥، قُتل قيادي بارز في تنظيم «القاعدة»، من جراء ضربة بطائرة مسيّرة أمريكية في محافظة مأرب، شرقي البلاد.
- وفي ٩ ديسمبر ٢٠٢٥، قُتل قياديان في تنظيم القاعدة وسقط عدد من الجرحى بينهم امرأة وطفل، إثر شن الطيران الأمريكي المسير غارتين على مواقع التنظيم في محافظة مأرب شمال شرقي اليمن.

بشكل عام لا يزال تنظيم القاعدة في اليمن نشطاً على الأرض بشكل كبير خصوصاً في جنوب اليمن، رغم الضربات الثقيلة التي تلقاها سواءً من القوات الحكومية أو من الولايات المتحدة، وإلى جانب النشاط العسكري والإرهابي نشط التنظيم على المستوى الإعلامي بشكل مكثف، بما يشير إلى أن التنظيم لم ينهر بشكل كلي، وعلى قدرته على البقاء توظيفاً لبيئة الصراع المعقدة في اليمن، خصوصاً على مستوى استغلال الانقسامات والصراعات بين المجموعات اليمنية.

شهدت اليمن خلال الربع الأخير من العام ٢٠٢٥, مجموعة من التطورات الاقتصادية المهمة, التي يمكن تناولها في ضوء التالي:

1 تداعيات الضربات الإسرائيلية ضد الحوثيين:

كان للتصعيد الأخير الذي تبنته إسرائيل ضد الحوثيين, العديد من التداعيات السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في اليمن, ومن أبرز المؤشرات على ذلك:

- تفاقمت أزمة الكهرباء في اليمن جراء الضربات الإسرائيلية, حيث استهدفت إسرائيل ثلاث مرات محطة رأس الكتيب في الحديدة شمال غربي اليمن, وركزت كثيراً خلال ذلك على محطات الطاقة التي تزود سكان صنعاء بالكهرباء, إذ طال الاستهداف إضافة إلى محطات حزيز, محطة ذهبان, ومحطة عصر.
- تفاقمت أزمة الأمن الغذائي خصوصاً مع انخفاض واردات الغذاء عبر الميناء إلى مستوى متدن خطير, وقد أكد برنامج الغذاء العالمي في تقرير له في مطلع سبتمبر ٢٠٢٥, أن موانئ الحديدة الخاضعة لسيطرة الحوثيين سجلت انخفاضاً في الشهرين الماضيين هو الأكبر منذ بداية العام ٢٠٢٥. وهو الأمر الذي يؤشر إلى تضرر موانئ الحديدة بشكل كبير من الضربات الإسرائيلية التي طاولتها خلال الفترة الماضية.

2 تفاقم الأزمات في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية:

برزت خلال الربع الأخير من العام ٢٠٢٥, العديد من المؤشرات على استمرار حالة التأزم في الوضع الاقتصادي والاجتماعي بمناطق سيطرة الحكومة الشرعية اليمنية, وكان من أبرز هذه المؤشرات:

- استمرت معاناة الحكومة الشرعية اليمنية في التعامل مع مسألة أزمة السيولة النقدية والتي تنعكس بدورها على صرف رواتب الموظفين المدنيين في الجهاز الإداري, وسط استياء وسخط من عملية التأخير في ظل وضع معيشي متردٍ.
- مع القيود المفروضة من قبل البنك المركزي اليمني على بيع العملة الصعبة, واستمرار حالة انعدام الثقة بالريال اليمني, برزت العديد من المؤشرات التي عبرت عن توجه شعبي نحو شراء الذهب, بوصفه ملاذاً بديلاً في هذه الظروف التي يعيشها اليمن, وفي ظل قرارات وإجراءات واسعة تنعكس على الأسواق المحلية باتجاهات مختلفة.
- توقع البنك الدولي أن تكون الآفاق الاقتصادية في اليمن لعام ٢٠٢٥, شديدة القتامة, بسبب استمرار الحصار المفروض على صادرات النفط, ومحدودية احتياطيات النقد الأجنبي, وتراجع الدعم من المانحين, وهي عوامل تعيق قدرة الحكومة المعترف بها دولياً على تقديم الخدمات الأساسية وتمويل الواردات الحيوية.

3 استمرار مساعي الحكومة الشرعية لتحسين الأوضاع:

شهد الربع الأخير من العام ٢٠٢٥ مجموعة من التحركات من قبل الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً من أجل حلحلة وتحسين الوضع الاقتصادي وجاءت أبرز هذه التحركات على الوضع التالي:

- واصلت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً تبني مجموعة من المسارات الرامية إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على غرار إعلان البنك المركزي اليمني في مطلع سبتمبر ٢٠٢٥، عن فتح مزادين من أدوات الدين العام المحلي طويلة الأجل والمتمثلة بسندات خزينة بأجل (٣ سنوات) وقصيرة الأجل والمتمثلة بأذونات الخزانة بأجل لفترة تصل إلى سنة واحدة، في خطوة تستهدف بشكل رئيسي تمويل العجز الحكومي بطرق أقل تضخمية، وامتصاص السيولة الزائدة، وتطوير السوق المالية المحلية، وتقليل الاعتماد على النقد الأجنبي.
- في سياق متصل أكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني د. رشاد العليمي، في لقاء له مطلع سبتمبر ٢٠٢٥، مع السفيرة البريطانية لدى اليمن عبدة شريف، على برنامج الإصلاح الاقتصادي وخطة التعافي الذي تقوم بها الحكومة والبنك المركزي، مشيراً في اللقاء إلى «استمرار توظيف ميليشيا الحوثي الاقتصاد، والتحويلات المصرفية أداة حرب ضد اليمنيين».
- في إطار جهود الحكومة الشرعية اليمنية، كثفت الحكومة مطلع سبتمبر ٢٠٢٥، في عدن وتعز ومأرب وحضرموت ومدن ومحافظات يمنية أخرى، من حملات الضبط الميدانية للأسواق لضبط أسعار الغذاء، حيث تركزت على المطاعم والكافيهات، والأفران والمخابز التي تمتنع عن البيع بالوزن والأسعار المحددة من قبل الجهات الحكومية، ووصل الأمر إلى إغلاق أبوابها كما حصل في تعز وقبلها في عدن.
- استأنفت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في أواخر سبتمبر ٢٠٢٥، مشاورات المادة الرابعة مع صندوق النقد الدولي، بمشاركة واسعة من فريق الصندوق وخبراء اقتصاديين، وحضور وزراء ومسؤولي الجهات الحكومية المعنية. جاء استئناف المفاوضات بين اليمن والصندوق بعد انقطاع دام أكثر من ١٠ سنوات نتيجةً للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد. وقد دأبت الحكومية اليمنية خلال الفترة الماضية على المطالبة بعقد هذا الاجتماع، فيما تمثل رد الصندوق بمطالبتها بإجراءات إصلاحية ملموسة على أرض الواقع قبل عقد هذه المشاورات.

▪ منتصف أكتوبر ٢٠٢٥، طالب صندوق النقد الدولي الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً باستعادة الإيرادات العامة، وتحسين الرقابة على الموانئ، وتوحيد الرسوم الضريبية والجمركية وتوريدها من مختلف المحافظات، والعمل على دمج مؤسسات الإيرادات، وكبح التضخم. جاء ذلك في البيان الختامي الصادر عن بعثة الصندوق بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٥ مع الحكومة اليمنية، التي استضافتها العاصمة الأردنية عمان.

▪ مطلع نوفمبر ٢٠٢٥، أعلن مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، الموافقة على خطة أولويات الإصلاحات الاقتصادية الشاملة المقدمة من رئيس الحكومة وزير المالية سالم بن بريك، حيث أصدر بذلك مرسوماً رئاسياً تضمن مجموعة من القرارات والإجراءات لتنفيذ خطة الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة المقبلة، وأقرّ المجلس معالجة الاختلالات القائمة في عملية تحصيل وتوريد الموارد العامة في المحافظات من خلال إلزام كافة المحافظات، وفي مقدمتها (العاصمة المؤقتة عدن - مأرب - حضرموت - المهرة - تعز)، بعملية توريد كافة الإيرادات المركزية إلى الحسابات المخصصة لها (حساب الحكومة العام) طرف البنك المركزي اليمني وفروعه في المحافظات، ومنع تجنيب أو الصرف من هذه الموارد تحت أي مبرر.

▪ في ١٣ نوفمبر ٢٠٢٥، أعلن البنك المركزي في عدن، إيقاف ترخيص إحدى منشآت الصرافة وإغلاق مقرها في إطار حملة موسّعة لتنظيم السوق النقدي، في الوقت الذي وقّعت حكومة اليمن فيه مذكرة تفاهم مع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن وشركة خليجية لتنفيذ مشاريع طاقة جديدة بقدرة ٣٠٠ ميغاوات في عدد من المدن، ضمن جهود دعم البنية التحتية المنهكة بفعل الحرب.

▪ في ٩ ديسمبر ٢٠٢٥، وقّعت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في مدينة عدن، مذكرة تفاهم مع شركة بريما الاستثمارية المحدودة لتنفيذ مشروع تأهيل وتطوير وتشغيل ميناء المُخا، غربي محافظة تعز، في خطوة تُعدّ الأكبر منذ عقود لإحياء واحد من أقدم الموانئ اليمنية على البحر الأحمر. بحسب ما نشرته وكالة سبأ الرسمية، فإن مذكرة التفاهم تضمن تنفيذ مشروع تأهيل بكلفة تقدَّر بـ١٣٨,٩ مليون دولار، يشمل إنشاء رصيف بحري جديد بطول ٢٨٠ متراً وعمق غاطس يصل إلى ١٢ متراً، ورصيف إضافي بطول ٥٠ متراً لرسو القاطرات والسفن الصغيرة، إلى جانب تجهيز ساحات خلفية للحاويات ومخازن وصوامع، إضافة إلى مبانٍ خدمية وإدارية.

4 تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بمناطق الحوثيين:

شهد الربع الأخير من العام ٢٠٢٥ استمراراً لحالة التأزم الاقتصادي والاجتماعي التي تشهدها المناطق الخاضعة لسيطرة ميليشيا الحوثي، وهو الأمر الذي يمكن الوقوف على العديد من المؤشرات الخاصة به في ضوء التالي:

- واصلت ميليشيا الحوثي فرض حزمة من الضرائب والإتاوات متبوعة بسياسات تضييق الخناق على الأنشطة والأعمال الإنتاجية والتجارية والصناعية بطريقة مخالفة للقوانين المعمول بها في اليمن، في حين أضافت الأحداث الأخيرة في اليمن وإغلاق مطار صنعاء وتراجع القدرات التشغيلية لميناء الحديدة، وسط المزيد من الضغوط المهددة لقطاع الأعمال، خاصة في شمالي البلاد، حيث وجدت مؤسسات كثيرة نفسها محاصرة بالركود وتراجع قدرات اليمنيين الشرائية، والإتاوات والتضييق والحصار.
- لوحظ تصاعد حدة شكاوى التجار في اليمن من ارتفاع الرسوم الجمركية وازدواجية تحصيلها من السلطات المتعددة، مع تحوّل الكثير من التجار في صنعاء ومدن أخرى بمناطق نفوذ الحوثيين، إلى الاستيراد عبر الموانئ الحكومية، كميناءي عدن (جنوب) وشحن (محافظة المهرة شرقي اليمن)، بسبب وضعية ميناء الحديدة.
- في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، ألزم البنك المركزي التابع للحوثيين بصنعاء شبكات الصرافة بموافاته بداية كل شهر، بكشف تفصيلي للحوالات المعادة إلى مرسليها خلال الشهر السابق، في إطار إجراءات جديدة حدّد فيها مجموعة من التعليمات الخاصة بالحوالات المنسية والمعمرة المتراكمة منذ سنوات.

5 تهديدات تواجه قطاعات حيوية في اليمن:

أشارت بعض التقديرات إلى أن الجفاف وأزمة المياه التي تواجه اليمن تمثل تهديداً لواحد من أهم الموارد الزراعية في اليمن, وهو محصول البن الذي يعتبر مصدر دخل لأكثر من ١٥٠ ألف أسرة, حيث شهدت زراعته توسعاً لافتاً خلال السنوات القليلة الماضية بدعم من منظمات وجهات تمويلية أممية ودولية لتشجيع الشباب وفئات المجتمع على زراعته في إطار مكافحة تمدد زراعة نبتة القات وتوسعها, ويُضاف إلى ما سبق التهديدات المرتبطة بانتشار الجفاف في اليمن.

في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥, نفذت معظم المخابز والأفران في مدينة تعز جنوب غربي اليمن, إضراباً شاملاً احتجاجاً على قرار السلطات المحلية القاضي بفرض البيع بالميزان وتحديد سعر الكيلو الواحد من الخبز بـ١٢٠٠ ريال (٠,٧٤ دولار). شمل الإضراب غالبية المخابز والأفران في مختلف أحياء المدينة رفضاً للتسعيرة الجديدة التي يقول أصحاب المخابز والأفران إنها لا تراعي ارتفاع تكاليف الإنتاج وأسعار المواد الأساسية.

في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٥, أقر قطاع المعامل والمنسوجات ومستوردي مستلزمات الخياطة بصنعاء خطة شاملة لإعادة هيكلته وتطويره وتعزيز إنتاجيته, في خطوة تستهدف تعزيز النمو وتحسين بيئة الأعمال في أحد أبرز القطاعات الخدمية والإنتاجية في اليمن المتعلقة بالملبوسات والتطريز ومستلزماتها.

كذلك كان ملاحظاً في الربع الأخير من عام ٢٠٢٥, قفز أسعار السكر بشكل مفاجئ في اليمن بواقع ٧ آلاف ريال, ليرتفع سعر الكيس ٥٠ كيلوغراما في صنعاء من ١٩ ألفا إلى ٢٦ ألف ريال, ما شكل صدمة للمستهلكين, ومعامل ومصانع الحلويات والمقاهي, في حين يحافظ الكيس في عدن ومناطق إدارة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً على سعره المرتفع, حيث يتراوح بين ٥٧ ألفا و٦٠ ألف ريال, بالرغم من التحسن الذي طرأ على سعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية, وقيام الجهات الحكومية المعنية بفرض تسعيرة جديدة مخفضة, غير أنها تواجه برفض الأسواق لأسباب تتعلق بمشكلة سلاسل الإمداد التي لم يتم حلها حتى الآن.

شهد اليمن خلال الربع الأخير من العام ٢٠٢٥، مجموعة من التطورات الخارجية المهمة، والتي يمكن تناولها في ضوء الاتجاهات التالية:

1 دعوات دولية لتسوية شاملة في اليمن:

تنامت الدعوات الدولية المطالبة بتسوية شاملة للأزمة اليمنية خلال الربع الأخير من العام ٢٠٢٥، ومن أبرز هذه الدعوات:

- دعا المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن هانس غروندبرغ، الأطراف اليمنية للانخراط في الالتزامات التي تم التعهد بها تجاه خريطة الطريق وخفض التصعيد، مؤكدا الحاجة إلى وقف إطلاق نار شامل، وإصلاحات اقتصادية على مستوى البلاد، وعملية سياسية جامعة، وذلك خلال إحاطة للمبعوث الأممي أمام مجلس الأمن، في جلسة خُصصت لمناقشة الملف اليمني في منتصف سبتمبر ٢٠٢٥.
- في ١٧ ديسمبر ٢٠٢٥، حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، من التوتر المتزايد الذي تشهده مناطق عدة في اليمن، مؤكداً أنه أطلع مجلس الأمن الدولي على تطورات الوضع هناك عقب زيارته للمنطقة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، وقال في تصريحات للصحفيين المعتمدين لدى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، إن «مختلف مناطق اليمن تشهد حالة متزايدة من التوتر».
- في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٥، دعا وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، إلى «ضبط النفس» مع تصاعد الأعمال القتالية في اليمن، وقال روبيو في بيان: «نحض على ضبط النفس ومواصلة الجهود الدبلوماسية بما يفضي إلى التوصل إلى حل دائم».

بالنظر إلى التحركات السابقة، نجد أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه مجلس الأمن والبعثة الأممية في اليمن بمزيج مركب من القيود السياسية والبنيوية والأمنية، ما يجعل الدور الأممي أقرب إلى إدارة الأزمة منه إلى حلها؛ فعلى المستوى السياسي، يعاني مجلس الأمن من تراجع التوافق الدولي حول مقاربة موحّدة لليمن، حيث تتداخل حسابات القوى الكبرى مع أولويات إقليمية متباينة، ما يفرغ قراراته من أدوات ضغط حقيقية ويحوّلها إلى صيغ توفيقية ضعيفة؛ وميدانياً، تعمل البعثة الأممية في بيئة منقوصة السيادة، إذ تواجه قيوداً مباشرة على الحركة والوصول، وتتعرض لضغوط وابتزاز من أطراف مسلحة – وعلى رأسها الحوثيون – تستخدم التعاون مع الأمم المتحدة كورقة تفاوض لا كالتزام قانوني.

2 دعم سعودي مهم لمجلس القيادة الرئاسي:

أعلنت المملكة العربية السعودية في شهر سبتمبر ٢٠٢٥, عن دعم لليمن بقيمة ٣٦٨ مليون دولار, وقد ارتبطت أهمية هذا الدعم السعودي بمجموعة من الاعتبارات الرئيسية, خصوصاً وأن هذا الدعم يساهم نسبياً في توفير سيولة لمعسكر الشرعية اليمنية على اعتبار أنه دعم مالي مباشر, كما أن هذا الدعم جاء في لحظة تتسم بضغط حاد على المالية العامة اليمنية وتآكل القدرة التشغيلية للمؤسسات الأساسية. يساهم هذا الدعم في تخفيف اختناقات السيولة ودعم استقرار سعر الصرف وكبح الضغوط التضخمية, بما ينعكس على القدرة الحكومية على الإيفاء بالالتزامات العاجلة, خصوصاً الرواتب والخدمات الأساسية, ويحد من اتساع الفجوة المعيشية التي تغذي الهشاشة الاجتماعية. سياسياً, يعزز الدعم شرعية الحكومة المعترف بها ويمنحها هامش حركة أكبر في إدارة التوازنات الداخلية خلال مرحلة تفاوضية حساسة, كما يبعث برسالة إقليمية حول التزام الرياض بمقاربة الاستقرار طويل الأمد لا الاكتفاء بإدارة الأزمة.

3 إفراج الحوثيين عن أطقم سفن محتجزة لديهم:

أواخر سبتمبر ٢٠٢٠, أعلن وزير الداخلية الباكستاني محسن نقوي, الإفراج عن ٢٤ بحاراً باكستانياً كانوا معتقلين لدى جماعة الحوثيين في اليمن بعد استهداف سفينتهم, التي كانت تنقل الغاز المسال, من قبل طائرة إسرائيلية بدون طيار, قرب ميناء رأس العيسى اليمني. وقد أدى الاستهداف إلى اندلاع حريق داخل السفينة ما جعل الطاقم أسرى للحوثيين.

مطلع ديسمبر ٢٠٢٠, أعلن الحوثيون الإفراج عن أفراد من طاقم سفينة الشحن «إيترنيتي سي»، التي كانت قد تعرّضت لهجوم قبالة سواحل البحر الأحمر مطلع يوليو٢٠٢٠, وذكرت وسائل إعلام تابعة للجماعة أن الإفراج جاء استجابة لوساطة عُمانية, وأن أفراد الطاقم نُقلوا جواً من صنعاء إلى مسقط بطائرة عُمانية, مشيرة إلى أن الطائرة نقلت أيضاً عشرات العالقين والمرضى والجرحى إلى اليمن.

4 حراك أمريكي بريطاني لدعم الحكومة اليمنية:

أفادت العديد من التقارير العبرية في الربع الأخير من العام ٢٠٢٠, بأن الحوثيين في اليمن أحرزوا تقدماً كبيراً في الإنتاج المحلي لصواريخ ومسيّرات متقدّمة, وتصنيعها وتخزينها تحت الأرض, طارحاً سيناريو -يبدو وهمياً أكثر منه واقعياً- بشأن خطط يعدّها الحوثيون لعملية «طوفان أقصى» جديدة لكن بنسخة يمنية, من خلال الأراضي الأردنية أو السورية.

بشكل عام, يمكن النظر إلى هذه التقارير العبرية في ضوء مجموعة من المحددات الرئيسية, على اعتبار أن هذه التقارير تعبر عن قلق استراتيجي إسرائيلي من تحول الجماعة إلى لاعب إقليمي قادر على تهديد خطوط الملاحة والحدود البحرية الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة, فالتقديرات الإسرائيلية تشير إلى أن الحوثيين لم يقتصروا على توسيع ترسانتهم من الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة, بل طوروا قدرات تكتيكية متقدمة على استهداف السفن والتجمعات العسكرية والمدنية في البحر الأحمر والخليج العربي, ما يضع إسرائيل أمام تهديد متواصل لشحناتها النفطية والتجارية. هذا التركيز يعكس أيضاً الارتباط الوثيق بين الملف اليمني والتحركات الإيرانية في المنطقة؛ إذ تعتبر تل أبيب أن الدعم الإيراني للحوثيين يشكل امتداداً للقدرة الإيرانية على الضغط الاستراتيجي في الخليج, ويزيد من اختلال توازن القوى الإقليمي. في الوقت ذاته, تحاول إسرائيل عبر هذه التقارير إيصال رسائل سياسية ودبلوماسية ضمنية لدول الخليج والولايات المتحدة حول ضرورة مراقبة هذه القدرات وتنسيق الردود الاستباقية, مما يضع الحوثيين ضمن دائرة الاهتمام الإقليمي بما يتجاوز حدود اليمن المباشرة.

5 تعويل الحكومة الشرعية على دور اقتصادي قطري:

عُقد في العاصمة القطرية الدوحة في مطلع نوفمبر ٢٠٢٥, اجتماع لرئيس الحكومة سالم بن بريك, مع رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري, الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني, إذ عبر بن بريك بحسب ما ورد في وكالة الأنباء اليمنية الرسمية «سبأ», عن تطلع حكومته إلى دور قطري لمساعدتها في عدة مجالات اقتصادية وتنموية وإنسانية تشمل مجالات التنمية, والبنية التحتية, والطاقة, والتعليم, والصحة, بما يسهم في دعم خطط التعافي الاقتصادي وتحقيق الاستقرار.

يعكس هذا التحرك اليمني إدراكاً لطبيعة الأزمة المركبة التي تواجهها الدولة اليمنية, حيث لم تعد التحديات مقتصرة على البعد الأمني أو العسكري, بل باتت ترتبط مباشرة بقدرة الحكومة على الصمود الاقتصادي وإدارة الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي. فالسعي للدعم في قطاعات حيوية – كالكهرباء والطاقة, والقطاع المصرفي والمالي, والبنية التحتية والخدمات الأساسية, والصحة, والتعليم – يعكس محاولة لسد فجوات عاجلة تهدد شرعية الحكومة في مناطق سيطرتها, في ظل تراجع الموارد العامة, وانخفاض قيمة العملة, وضغوط الإنفاق الاجتماعي. كما تراهن الحكومة على الدور القطري بوصفه دعماً أقل كلفة سياسياً مقارنة بمسارات التمويل المشروطة.

6 إنهاء مهام فرق مكافحة الإرهاب الإماراتية باليمن:

على وقع التوترات الأخيرة التي تمت الإشارة إليها في جنوب اليمن وما ترتب عليها من تداعيات إقليمية, خصوصاً على مستوى توتر العلاقات الإماراتية السعودية, أعلنت الإمارات في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٥, عن إنهاء ما تبقى من «فرق مكافحة الإرهاب» في اليمن, في ظل التطورات التي تشهدها ساحة جنوب اليمن. وقالت وزارة الدفاع الإماراتية في بيان: «نظراً للتطورات الأخيرة وما قد يترتب عليها من تداعيات على سلامة وفاعلية مهام مكافحة الإرهاب, فإن وزارة الدفاع تعلن إنهاء ما تبقى من فرق مكافحة الإرهاب في اليمن ...».

مركز اليمن والخليج للدراسات
YEMEN & GULF CENTER FOR STUDIES

مركز اليمن والخليج للدراسات (YGCS) هو مؤسسة تفكير مستقلة تأسست في العام ٢٠٢٣، بموجب ترخيص من وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل رقم (٤٥٦)، يعمل على تحليل أبعاد ومآلات تطورات المشهد اليمني والمحيط الإقليمي، وذلك لتمكين صناع القرار والمهتمين من تشكيل رؤية أشمل للأحداث والفاعلين فيها.

www.ygcs.center
info@ygcs.center